A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/51/L.55/Add.1
17 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، إكوادور، اندونيسيا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاصو، بولندا، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، زامبيا، ساموا، السلفادور، شيلي، غانا، فرنسا، فنزويلا، فيجي، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، نيجيريا، هايتي، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إضافة

تضاف البلدان التالية إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار:

أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوكرانيا، بليز، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، جامايكا، جزر مارشال، سانت لوسيا، سلوفينيا، سوازيلند، السودان، سورينام، غواتيمالا، غينيا - بيساو، الفلبين، منغوليا، ناميبيا، نيكاراغوا، هندوراس

- - - - -

181296 181296 96-36991

١ - تؤكد من جديد الالتزامات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات والواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢]، وتعهدهم بمنح أعلى أولوية للسياسات والاجراءات الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة البشر، على أساس المشاركة الكاملة من الجميع؛

٢ - تقر بضرورة إيجاد إطار للعمل من أجل أن يصبح الإنسان مركز التنمية، وتوجيه الاقتصادات لتلبية احتياجات الإنسان بمزيد من الفعالية؛

٣ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة[٣]؛

٤ - تشدد على أن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، مكونات للتنمية المستدامة مترابطة يعزز بعضها البعض؛

٥ - تؤكد على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية متجددة وجماعية على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في الإنسان ورفاهه من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

٦ - تشدد أيضا على أن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، وكذلك المشاركة الفعلية من المجتمع المدني، أسس لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية التي يكون الناس محورها؛

٧ - تؤكد أيضا على أن التنمية الاجتماعية مرتبطة بوضوح بتعزيز السلم والحرية والاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي على السواء؛

العمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية

٨ - تؤكد على أن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، مع أنها تقر بالأهمية الأساسية للتعاون والمساعدة الدوليين من أجل تحقيقهما على النحو الكامل؛

---

(١) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) A/51/348.

٩ - تلاحظ مع الارتياح المبادرات التي قامت بها الحكومات والإجراءات التي اتخذتها من أجل تنفيذ التزامات مؤتمر القمة، بما فيها، في جملة أمور، الشروع في مبادرات للقضاء على الفقر، واستعراض السياسات والقوانين الاجتماعية القائمة وإعادة صياغتها استنادا إلى نهج متكامل للتنمية الاجتماعية، وتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات، وإنشاء مراكز تنسيق وطنية، وتحث الحكومات التي لم تنشئ بعد آليات وطنية مناسبة للمتابعة على أن تفعل ذلك؛

١٠ - تكرر توجيه ندائها إلى جميع الحكومات لتحديد غايات وأهداف ذات إطار زمني محدد من أجل التقليل من الفقر العام، والقضاء على الفقر المدقع، وتوسيع نطاق العمالة، والتقليل من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ضمن كل سياق وطني؛

١١ - تحث الحكومات الوطنية على صياغة أو تعزيز استراتيجيات شاملة مشتركة بين القطاعات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، واستراتيجيات وطنية للتنمية الاجتماعية؛

١٢ - تقر بالدور الأساسي للعناصر الفاعلة والمؤسسات في البلدان النامية في وضع وتنفيذ برامج فعالة لتحقيق أقصى أثر إيجابي للاستثمارات في التنمية الاجتماعية؛

١٣ - تكرر الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة إلى الحكومات لإجراء تقييم، على أساس منتظم، للتقدم المحرز على الصعيد الوطني صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية، توجز ما يتحقق من نجاح وما يطرأ من مشاكل وعراقيل، وتشجع الحكومات على تقديم هذه المعلومات إلى لجنة التنمية الاجتماعية على أساس طوعي؛

١٤ - تعرب عن تضامنها مع الناس الذين يعيشون في حالة فقر في جميع البلدان، وتؤكد من جديد أن تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر عامل أساسي للقضاء على الفقر، إذ أن تلك الاحتياجات وثيقة الترابط وتشمل التغذية، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، والعمالة، والاسكان، والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛

١٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى القيام، بروح من الشراكة، بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية ولتنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛

١٦ - تدعو جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصا الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة، إلى تشجيع الأخذ بسياسة نشطة وصريحة لترويج منظور للجنسين، وإلى استخدام تحليل التباينات بين الجنسين كأداة الإدماج يُعد متعلق بالجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتنمية الاجتماعية؛

تعبئة الموارد المالية

١٧ - تدرك أن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل يتطلب تعبئة الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، كما هو مبين في الالتزامين ٨ و ٩ من الإعلان وفي الفقرات ٨٧ إلى ٩٣ من برنامج العمل؛

١٨ - تدعو الحكومات إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لمتابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية من أجل تمويل البرامج والحلقات الدراسية والأنشطة التي تدعم تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل؛

١٩ - تدرك أن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، يحتاج إلى موارد مالية إضافية وإلى التعاون والمساعدة بصورة أكثر فاعلية في ميدان التنمية؛

٢٠ - تشدد على ضرورة قيام جميع البلدان بوضع سياسات اقتصادية تستهدف تشجيع وتعبئة الادخارات الوطنية واجتذاب الموارد الخارجية للاستثمار الإنتاجي، والبحث عن مصادر تمويل مبتكرة، عامة وخاصة على السواء، من أجل البرامج الاجتماعية، مع كفالة استخدامها بصورة فعالة، وتستهدف، في عملية الميزانية كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة، وإعطاء الأولوية لتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

٢١ - ترحب بالمبادرات الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان المرهقة بالديون، وبالعملية الجارية على الصعيد الدولي بشأن تخفيف عبء الديون، حسب الاقتضاء، للبلدان النامية، وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية، أن تنفذ بصورة كاملة وفعالة جميع المبادرات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون التي تعانيها البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فتدعم بذلك الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - تشدد على أهمية تشجيع المبادرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك توفير الائتمان، بين أمور أخرى، للناس الذين يعيشون في فقر، ولا سيما النساء، على غرار ما يفعله مصرف غرامين في بنغلاديش فيما يتعلق بالعمالة الذاتية وتوليد الدخل لمعالجة مشكلة تأنيث الفقر، وتلاحظ باهتمام مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، والذي سيعقد في واشنطن العاصمة في شباط/ فبراير ١٩٩٧؛

٢٣ - تحيط علما بجهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى إدماج التنمية الاجتماعية في سياساتهما وبرامجهما، وتحث الأمين العام على أن يواصل، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، دراسة أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يساعد البلدان التي تنفذ هذه البرامج في تهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص للعمل واستئصال الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية؛

٢٤ - تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى محاولة المجتمع الدولي جاهدا أن يحقق النسبة المستهدفة المتفق عليها، وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، للمساعدة الإنمائية الرسمية إجمالا في أسرع وقت ممكن، وهذه زيادة في النصيب المخصص من التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية تتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق مقاصد وأهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٢٥ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ المتعلق بأفكار جديدة ومبتكرة لتدبير الأموال، الذي قرر فيه المجلس، بين أمور أخرى، أن الأموال الناتجة عن الأفكار الجديدة والمبتكرة لا ينبغي أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مختلفا عن تمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانياتها لحفظ السلام، وينبغي أن تكون جزءا من الشراكة والترابط العالميين وينبغي التشديد على الاستثمار الخاص في تمويل التنمية؛

٢٦ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بتخصيص ٢٠ في المائة، وسطيا، من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية؛ وتحيط علما مع التقدير بنتيجة الاجتماع المعقود في أوسلو من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦[٤]، الذي أكد من جديد أن تعزيز وصول الجميع إلى

الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر ضروري للتنمية المستدامة وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية للتغلب على الفقر؛

٢٧ - تسلم بضرورة توفير التعاون التقني المناسب وغيره من أشكال المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقال، وكما هو مبين في أحكام الإعلان وبرنامج العمل؛

مشاركة المجتمع المدني والعناصر الفاعلة الأخرى

٢٨ - تؤكد من جديد الحاجة إلى قيام شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والعناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين والفئات الرئيسية، كما هي معرفة في جدول أعمال القرن ٢١[٥]، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل

---

(٤) انظر A/51/140، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الأول والمجلد الأول I/Corr.1، والمجلدات الثاني والثالث، والثالث III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

ومتابعتهما، وإلى كفالة مشاركتهم في تخطيط السياسات الاجتماعية وتفصيلها وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني؛

٢٩ - تشجع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ومقرره ١٩٩٦/٣١٥ المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي تنفيذ العملية المتصلة بمؤتمر القمة إلى أقصى مدى ممكن؛

دور منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٧ الذي قرر فيه أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية تابعة للمجلس، بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وقرر فيه زيادة عدد أعضاء اللجنة من ٣٢ عضوا إلى ٤٦ عضوا وأن تصبح اجتماعاتها سنوية؛

٣١ - تحيط علما أيضا بمقرر المجلس المتعلق بالهيكل الجديد لجدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها المتعدد السنوات للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، وإدراج موضوع "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" بوصفه البند الموضوعي فيه، فضلا عن استعراض خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحالة فئات المجتمع؛

٣٢ - تحيط علما كذلك بمقرر المجلس المتعلق بطريقة عمل اللجنة، بما في ذلك تشكيل أفرقة الخبراء؛

٣٣ - تدعو الحكومات إلى دعم عمل لجنة التنمية الاجتماعية، عن طريق سبل منها مشاركة ممثلين رفيعي المستوى لتناول مسائل التنمية الاجتماعية وسياساتها؛

٣٤ - تؤكد من جديد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيوفر التوجيه العام وسيشرف على التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وسيتقدم بتوصيات في هذا الصدد؛

٣٥ - ترحب باستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١/١٩٩٦ بشأن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر، وتدعو إلى أن تنفذ جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة هذه الاستنتاجات؛

٣٦ - ترحب بقرار المجلس ٣٦/١٩٩٦ الذي قرر فيه أن يواصل المجلس، على أساس منتظم، كفالة المواءمة والتنسيق بين برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية ذات الصلة عن طريق التوصل إلى تقسيم واضح للعمل فيما بينها وتزويدها بتوجيه واضح فيما يتعلق بالسياسات؛

٣٧ - تجدد دعوتها إلى جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة للاشتراك في متابعة مؤتمر القمة، وتدعو الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها، واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، بحيث تأخذ في اعتبارها متابعة مؤتمر القمة؛

٣٨ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يواصل، كمساهمة في مناسبات منها عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، الجهد الذي بدأ بذله في عام ١٩٩٦، في مبادرة استراتيجيات القضاء على الفقر، وذلك لتعزيز المساعدة المقدمة من أجل وضع خطط وبرامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وتطلب إلى جميع البلدان أن تسهم في هذه المبادرة؛

٣٩ - ترحب بمبادرة لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات تعنى بمتابعة المؤتمرات الدولية، وتؤكد أهمية مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق من جانب جميع أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة في تنفيذ برامج العمل التي أسفر عنها مؤتمر القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى التي عقدت مؤخرا؛

٤٠ - تطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن نتائج عمل هذه الفرق وعن التنسيق بين الوكالات في المستقبل فيما يتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٤١ - تحيط علما بالمبادرات التي اتخذتها اللجان الإقليمية من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وتحثها على مواصلة مشاركتها ودعمها لتعزيز تنفيذ أهداف مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

٤٢ - تجدد دعوتها إلى اللجان الإقليمية لأن تقوم، في إطار ولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإقليمية، بعقد اجتماع سياسي رفيع المستوى كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز تجاه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولتبادل وجهات النظر بشأن خبرات كل منها، ولاعتماد التدابير المناسبة، وترحب بعرض حكومة البرازيل استضافة هذا الاجتماع في ساو باولو عام ١٩٩٧، وترحب بالدعوة المقدمة من حكومة النمسا لاستضافة اجتماع إقليمي لمتابعة مؤتمر القمة الاجتماعية في فيينا في بداية عام ١٩٩٨؛

٤٣ - تكرر دعوتها إلى منظمة العمل الدولية، المنوط بها بحكم ولايتها وهيكلها الثلاثي وخبرتها دور خاص في مجال العمالة والتنمية الاجتماعية، لأن تواصل الإسهام في تنفيذ برنامج العمل وفي نظر لجنة التنمية الاجتماعية في موضوع العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة في عام ١٩٩٧؛

٤٤ - تكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يكفل تشغيل الأمانة العامة بفعالية بحيث تسند المسؤولية بوضوح داخلها للمساعدة في تنفيذ متابعة اجتماع القمة وخدمة الهيئات الحكومية الدولية المعنية، وأن يواصل كفالة قيام تعاون وثيق على صعيد الأمانة العامة بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في متابعة مؤتمر القمة؛

دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

٤٥ - تشير إلى قرارها ١٦١/٥٠ الذي قررت فيه الجمعية عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛

٤٦ - تقرر أن تنظم العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية على الأسس التالية:

(أ) تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بالعمل في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ من أجل التحضير للدورة الخاصة، وفقا لبرنامج عملها المحدد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٦؛

(ب) تنشأ لجنة تحضيرية جامعة للجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والخمسين. وتعقد هذه اللجنة دورة تنظيمية في عام ١٩٩٨. وتبدأ اللجنة أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستأخذ في الاعتبار أيضا المساهمات المقدمة من الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

٤٧ - تعيد تأكيد أن متابعة مؤتمر القمة ستجرى على أساس نهج متكامل للتنمية الاجتماعية وفي إطار المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات وتنفيذ هذه النتائج؛

٤٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٤٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وأن تنظر في الآثار المترتبة على إجراء معالجة أكثر اتساقا للبنود المتصلة بذلك في جدول أعمالها.

- - - - -